اللجنة أكدت أنها لم تتسلم من الوزارة تقريرين وعدت بهما في شأن هذه الامتحانات

«التعليمية»: «التربية» مطالبة بالتنسيق معنا بشأن خططها لاختبارات الثانوية العامة

حمد المطر

جانب من اجتماع سابق للجنة التعليمية البرلمانية

المطر: لا بد أن نطمئن إلى الاستعدادات لإجراء الاختبارات وجهوزية المدارس

أسر الطلبة أصبحت تحت ضغط نفسي والدورس الخصوصية وصلت 50 ديناراً

لدينا 80 ألف طالب ومعلم وهذا عدد كبير وسيكون فيه اختلاط

أعلن رئيس لجنة شؤون التعليم النائب د.حمد المطر، أن اللجنة لم تتسلم من وزارة التربية تقريرين، كان من المفترض تسلمهما يوم الأحد الماضي، بخصوص اختبارات الصف الثاني عشر.

وأوضح المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن التقرير الأول يختص بالاستعدادات ومدى جهوزية الوزارة للاختبارات وطبيعة الاختبارات، والتقرير الثاني عن الوضع الصحي، مشيرا إلى أن اللجنة وصلتها العديد من الشكاوى حول عدم جهوزية المدارس.

وقال المطر: علينا ان نأخذ بعين الاعتبار التجارب الأخرى في السعودية وتركيا ودول أوروبية، والتي اتجهت الى الاختبارات «الأونلاين»، مراعاة لظروف تفشي الوباء حاليا، ومنها من أعلن عن حظر شامل»، مضيفا « نحن لدينا 80 ألف طالب وطالبة ومعلم ومعلمة وهذا عدد كبير وسيكون فيه اختلاط «.

وتساءل المطر عن مدى استعداد وزارة التربية وخططها، حال قررت السلطات الصحية عدم امكانية إقامة الاختبارات الورقية، مبينا ان «أسر الطلبة أصبحت تحت ضغط نفسي وأسعار الدورس الخصوصية وصلت الى 50 دينارا».

وأعرب عن رفضه أي توجه لتأجيل الاختبارات وتعطيل لمستقبل الشباب والتحاقهم بالبعثات الداخلية والخارجية «.

وقال المطر : «إذا كان هناك خوف من التضخم في الدرجات فجامعة الكويت محصنة باختبار القدرات، وايضا يجب ان يكون هناك اختبارات قدرات للبعثات الداخلية والخارجية».

وطالب بتنسيق الوزارة بشأن خططها للاختبارات مع اللجنة التعليمية ، باعتبار اللجنة البرلمانية شريكة في هذا القرار، وفقا لصلاحياتها الراقابية والتشريعية .

أضاف أن «تعديل القرارات الخاطئة أفضل من الإصرار عليها في ظل عدم استقرر الوباء مراعاة وحفاظا على صحة الطلاب واعضاء التدريس.

«أمانة مجلس الأمة» تسلم صناديق الاقتراع للانتخابات العامة إلى وزارة الداخلية

الصناديق التي تم نقلها

سلمت الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس الأربعاء صناديق الاقتراع للفصل التشريعي السادس عشر إلى وزارة الداخلية، بعد انتهاء المحكمة الدستورية من إلبت في الطعون الانتخابية، وذلك عملاً بأحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

وتسلم الصناديق ممثل وزارة الداخلية النقيب حسن الصراف ومن إدارة شؤون الانتخابات حسن العجمي.

وتسلم الصناديق ممثلو وزارة الداخلية من إدارة شؤون الانتخابات النقيب حسن الصراف وحسن العجمي، وذلك بحضور اعضاء لجنة تسلم وتسليم صناديق الاقتراع من الأمانة العامة لمجلس الأمة علي يوسف العلي والنقيب إبراهيم شهاب وعلي يوسف قاسم .

جانب من عملية تسليم الصناديق

تتمات

جلسة خاصة

النواب في مقاعد الوزراء، وامتناع الحكومة عن حضور الجلسة، ما أدى إلى رفعها، قدم عشرة نواب طلبا الى رئيس مجلس الأمة، لعقد جلسة خاصة لاقرار اعتماد ميزانية مكافآت الصفوف الامامية.

وجاء في الطلب : سبق وان أحالت الحكومة مشروع القانون، بفتح اعتماد اضافي بميزانية للوزارات لإدارات الحكومة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، المتعلق بمكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة فيروس كورونا، الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٢١، بصفة الاستعجال.

ونظرا لأهمية هذا المشروع وعملا بالمادة ١٨١ من اللائحة الداخلية التي تنص : «للمجلس ان يقرر مناقشة الموضوعات المستعجلة في الجلسة ذاتها، على أن تقدم اللجنة المختصة تقريرها الى المجلس في الجلسة».

لذا نطلب نحن الموقعين أدناه بطلب فتح بند ما يستجد من أعمال، عملا بالمادتين ٧٦ و١٨١ من اللائحة الداخلية، واستعجال لجنة الميزانيات والحساب الختامي تقديم تقريرها على هامش الجلسة للتصويت عليه.

قدم الطلب كل من النواب : د. هشام الصالح، أحمد محمد الحمد، ناصر الدوسري، د.علي القطان، سعد علي الخنفور، مبارك العجمي، سعدون حماد العتيبي، سلمان خالد العازمي، يوسف الغريب، د.حمود مبرك العازمي.

في سياق متصل أكد رئيس لجنة الميزانيات النائب د. بدر الملا، ان اللجنة لم تنته بعد من التقرير الخاص بمكافأة الصفوف الأمامية، ولم يدرج على جدول الأعمال، لأن الحكومة لم تزود اللجنة بما طلبته من بيانات حتى الآن.

من ناحيته أكد النائب د.حسن جوهر أن مكافأة الصفوف الأمامية مطلب مستحق لأبطال الكويت في جائحة كورونا، وعليه تقدمنا مع مجموعة من الزملاء بطلب عقد جلسة «خاصة» لإقراره، ويظل استجواب رئيس الوزراء قائماً على جدول أعمال الجلسة «العادية» القادمة.

بدوره قال النائب شعيب المويزري إنه بالنسبة لمكافآت الصفوف الأمامية فإن رد الحكومة لم يصل على ماطلبته لجنة الميزانيات، ولم يدرج على جدول الاعمال ، مضيفا : «أما محاولة البعض إيهام الشعب بغير ذلك فهو تدليس تعودنا سماعه من الحكومة والمطبلين لتجاوزاتها».

وأبدى النائب ثامر السويط استغرابه مما سماه «تناقضات الحكومة في بيانها» ، لافتا إلى أنها «تتباكى على «العرف» وهي من ينتهك النصوص الصريحة للدستور، وتنسب «تردي» الممارسة البرلمانية للنواب وهي من رعت تزوير ارادة الأمة، وتدعي حرصها على»مصالح» الناس وهي من تتبنى الضرائب في برنامجها للاضرار بمعيشة الناس، قطعا استمرارها ضرر للبلاد».

من جهته قال النائب د. علي القطان : «من منطلق الشفافية مع الشعب الكويتي وبرا بالقسم الذي أقسمته بالدفاع عن حقوق ومقدرات البلد، تقدمت صباح الأربعاء، مع مجموعة من الإخوة النواب بطلب عقد جلسة خاصة لإقرار مكافآت الصفوف الأمامية».

وطالب القطان الحكومة بحضور هذه الجلسة المفصلية لإنصاف أولئك الذين قدموا أرواحهم وصحتهم وأسرهم، من أجل حماية الناس من الوباء.

محمد بن سلمان

جارة ونطمح أن يكون لدينا معها علاقة جيدة».

وقال بن سلمان « في مقابلة تلفزيونية بثها التلفزيون السعودي : لا نريد أن يكون وضع إيران صعبا، بالعكس، نريد لإيران أن تنمو وأن يكون لدينا مصالح فيها ولديها مصالح في المملكة العربية السعودية لدفع المنطقة والعالم للنمو والازدهار».

وتابع: «إشكاليتنا هي في التصرفات السلبية التي تقوم بها إيران سواء من برنامجها النووي أو دعمها لميليشيات خارجية عن القانون في بعض دول المنطقة أو برنامج صواريخها الباليستية».

وأكد أن السعودية تعمل مع شركائها في المنطقة والعالم لإيجاد حلول لإشكالياتها مع إيران.

وشدد الأمير محمد بن سلمان، على أنه لا يمكن للسعودية القبول بوجود ميليشيات مسلحة على حدودها تهدد أمنها، مجددا دعوة الحوثيين للجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وقال إن «الحوثي له علاقة قوية بالنظام الإيراني»، مضيفا: «انقلاب الحوثي على الشرعية في اليمن أمر غير قانوني».

أضاف: «لا شك أن الحوثي له علاقة قوية بالنظام الإيراني لكن أيضا الحوثي في الأخير يمني ولديه نزعة العروبية واليمنية، التي أتمنى أن تحيا فيه بشكل أكبر ليراعي مصالحه ومصالح وطنه قبل أي شيء آخر».

وأعرب عن الأمل بأن «يجلس الحوثيون على طاولة المفاوضات للتوصل إلى حلول تكفل حقوق جميع اليمنيين وتضمن مصالح دول المنطقة».

أضاف ولي العهد أن «السعودية لا تقبل وجود تنظيم مسلح خارج عن القانون على حدودها»، مشدداً على ضرورة أن يقبل الحوثيون وقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وتابع: «العرض المقدم من السعودية هو وقف إطلاق النار والدعم الاقتصادي وكل ما يريدونه مقابل وقف إطلاق النار من قبل الحوثي والجلوس على طاولة المفاوضات».

في سياق آخر أكد الأمير محمد بن سلمان، أن القرآن الكريم هو دستور السعودية، مشددا على عدم الالتزام بمدرسة أو شخص معين في تطبيق أحكام الدين، لافتا إلى أنه لا مكان للفكر المتطرف في السعودية، وأن «الاجتهاد مفتوح للأبد ولا نلزم أنفسنا بمدرسة أو شخص في أحكام الدين».

وأشار إلى أنه لا يمكن الحديث عن نهضة اقتصادية في ظل وجود فكر متطرف.

كما أكد أن رؤية المملكة 2030 ستحقق العديد من أهدافها قبل حلول العام 2030، مستعرضا منجزات الرؤية في تنويع مصادر دخل المملكة من غير الثروة النفطية، كاشفاً عن التوجه للإعداد بأن يكون لدينا رؤية 2040 والتي ستكون مرحلة المنافسة على مستوى عالمي، بعد تحقيق أهداف رؤية 2030.

ونفى وجود أي توجه لفرض ضرائب على الدخل في المملكة، وقال: «لن يكون هناك ضرائب على الدخل بتاتا في السعودية»، مؤكداً أن الحد الأقصى لفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% لمدة 5 سنوات، وهو قرار مؤقت.

وكشف الأمير محمد بن سلمان أنه سيتم بيع حصص من أرامكو لمستثمرين أجانب خلال العام أو العامين المقبلين، موضحاً أن أرامكو لديها فرصة لأن تكون من أكبر الشركات الصناعية عالميا، والنقاش حاليا لبيع 1% من أرامكو لأحد المستثمرين الأجانب. وأوضح أن أرامكو تتطلع إلى تحويل 3 ملايين برميل نفط إلى صناعات تحويلية في 2030.

وقال إن النفط خدم السعودية والمملكة دولة قائمة قبل النفط، الذي لم يزل يشكل جزءا أساسيا من الدخل، ثم جاءت رؤية 2030 من أجل تحقيق الطموح الأكبر في اقتصاد أكثر قوة وحياة أفضل للسعوديين، عبر تعزيز الاقتصاد بصناديق واستثمارات ستشكل رافدا مستقبليا للاقتصاد، بجانب تحفيز القطاع الخاص ليكون داعما أساسيا بمستهدفات الرؤية، كاشفا عن مباحثات مع 30 شركة سعودية ضمن برنامج «شريك».

وأكد أن من «مصلحتي أن ينمو الوطن السعودي وأن يكون المواطن راضيا» أمام منجزات البرامج الطموحة للرؤية في مختلف القطاعات، مبينا أن سياسات الاقتصاد تقوم على أننا «نريد الاستفادة من كل شيء في السعودية بما في ذلك النفط» فلن يتخلى العالم عن النفط كمورد للطاقة، وتشير الدراسات إلى مواصلة زيادة الطلب.

وشرح ولي العهد السعودي، تفاصيل متصلة بالرؤية التي أطلقتها المملكة عام 2016، من بينها تطوير سياسات الإسكان، وتطوير سن التشريعات، وضمان رفع مساهمة القطاع الخاص في اقتصاد المملكة، مستعرضا أرقاما اقتصادية مؤثرة، أبرزها تصاعد مؤشر سوق الأسهم السعودية «تداول»، من مستويات 6 و7 آلاف نقطة إلى أكثر من 10 آلاف نقطة في الوقت الحالي، بجانب رفع نسبة تملك السعوديين للمساكن إلى نسبة 60% بينما كانت قبل الرؤية 47%.

وفيما يتصل بمستوى التعليم في المملكة، اعتبر ولي العهد أن التعليم في السعودية اليوم ليس سيئا، و»الرؤية تستهدف أن يكون لدينا 3 جامعات من أهم 200 جامعة في العالم» مبيناً أن مصادر التعليم أصبحت مفتوحة والتركيز سيكون في خطط التطوير على المهارات.

وفي الشأن الصحي، قال الأمير محمد بن سلمان إن برنامج التحول في القطاع الصحي سيحدث تغييرا كبيرا بمستوى الخدمات.

وفي الجزء الثالث من المقابلة، تناول الأمير محمد بن سلمان الجوانب الشرعية، مجددا التأكيد على أن دستورنا هو القرآن والنظام الأساسي للحكم ينص على ذلك، عاقدا للمقارنة بين الأحاديث المتواترة وأحاديث الآحاد، وقال إنه في قوانين المملكة فإنه «لا عقوبة إلا بنص قرآني واضح أو في الحديث المتواتر».

وبشأن العلاقة مع أميركا، قال ولي العهد السعودي إن الولايات المتحدة شريك مهم للمملكة، وهناك توافق سعودي مع إدارة بايدن بنسبة ٩٠ في المئة.

وقال ولي العهد السعودي إن سياسة السعودية الخارجية قائمة على مصالح المملكة.

وشدد على أن «الولايات المتحدة شريك استراتيجي» للسعودية، مضيفا: «نتفق مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بأكثر من ٩٠ في المئة من المسائل التي تتعلق بالمصالح السعودية الأميركية». وتابع: «قد يزيد هامش الاختلاف أو يقل مع الإدارة الأميركية».

وأكد أن «السعودية تعمل مع كل دول العالم»، مضيفاً: «نعمل على الحفاظ على شراكتنا الاستراتيجية مع شركائنا في المنطقة، وتعزيز تحالفاتنا مع الدول الأخرى وصنع شراكات جديدة».

في سياق متصل، قال ولي العهد السعودي: «لا نقبل أي ضغوطات خارجية أو التدخل في شأننا الداخلي».

«التعليمية» : «التربية»

للاختبارات وطبيعة الاختبارات، والتقرير الثاني عن الوضع الصحي، مشيرا إلى أن اللجنة وصلتها العديد من الشكاوى حول عدم جهوزية المدارس.

وقال المطر : علينا ان نأخذ بعين الاعتبار التجارب الأخرى في السعودية وتركيا ودول أوروبية، والتي اتجهت الى الاختبارات «الأونلاين»، مراعاة لظروف تفشي الوباء حاليا، ومنها من أعلن عن حظر شامل»، مضيفا « نحن لدينا 80 ألف طالب وطالبة ومعلم ومعلمة وهذا عدد كبير وسيكون فيه اختلاط «.

وتساءل المطر عن مدى استعداد وزارة التربية وخططها، حال قررت السلطات الصحية عدم امكانية إقامة الاختبارات الورقية، مبينا ان «أسر الطلبة أصبحت تحت ضغط نفسي وأسعار الدورس الخصوصية وصلت الى ٥٠ دينارا».

وأعرب عن رفضه أي توجه لتأجيل الاختبارات وتعطيل لمستقبل الشباب والتحاقهم بالبعثات الداخلية والخارجية «.

وقال المطر : «إذا كان هناك خوف من التضخم في الدرجات فجامعة الكويت محصنة باختبار القدرات، وايضا يجب ان يكون هناك اختبارات قدرات للبعثات الداخلية والخارجية».

وطالب بتنسيق الوزارة بشأن خططها للاختبارات مع اللجنة التعليمية ، باعتبار اللجنة البرلمانية شريكة في هذا القرار، وفقا لصلاحياتها الراقابية والتشريعية .

أضاف أن «تعديل القرارات الخاطئة أفضل من الإصرار عليها في ظل عدم استقرر الوباء مراعاة وحفاظا على صحة الطلاب واعضاء التدريس.

الحمد: تصرف

النواب في مقاعد الحكومة وفي الأماكن المخصصة للوزراء لا يمكن أن يكون تصرفاً مقبولاً على المستوى السياسي أو غيره، ولا يمكن وصفه إلا أنه ممارسة عشوائية غير مدروسة وغير معروفة المواصفات وبعيدة كل البعد عن حالة النضج السياسي الحقيقي.

وتساءل النائب الحمد عن معنى وأهداف جلوس بعض النواب في المكان غير المخصص لهم، مبيناً بأن هذا التصرف أدى بطبيعة الحال إلى إفشال الجلسة ورفعها إلى ما بعد العيد وعطل مصالح الناس، ومؤكداً بأن هذا السلوك ليس سلوكاً برلمانياً سليماً أو مقبولاً ولا يحمل أية فائدة او مصلحة لأية جهة أو فريق سياسي إلا إذا كان التعطيل بحد ذاته فائدة ومصلحة لمن قام بهذا التصرف وعطل الجلسة وتم تأجيلها وتم تأجيل ما كان يمكن ان ينجز فيها في وقت الناس فيه في حاجة لصدور قرارات تفرحهم وتخفف عنهم.

أضاف أن من ضمن البنود التي كانت مقررة على جدول أعمال الجلسة موضوع مكافآت الصفوف الامامية الأولى في مواجهة كورونا والتي كان من المفترض إنجازها في الجلسة بالإضافة إلى عدة موضوعات اخرى، مشيراً إلى أن ما حدث تسبب في تأجيل المكافآت التي ينتظرها الناس منذ وقت طويل والتي يطالب بها الجميع حتى هؤلاء الذين جلسوا على كراسي الوزراء وعطلوا العمل!

وختم الحمد راجياً من الجميع تغليب لغة العقل والحوار الهادئ البناء والاحتكام إلى الدستور والتنسيق الإيجابي بهدف تحقيق أهداف سياسية عملية تصب في مصلحة الكويت والكويتيين جميعاً.